يخرج رجلا فيضع جماعة فمات منها واحد اي ان شهد رجلان انه جعل وجرحا
وداوا ريش حتى مات كذا في الغرر وفي موجز السوط وما يضرب وفصل
زيد جنس آخر لانه ليس بقتل لا في حق الوقف ولا في حق الآخرة اقول ويمكن
اعتراض على قوله لكنه ذبه على زيد الى قوله مطلقا حاصله ان تكثير هذا امور اربعة
لكل واحد منها تاثير في القتل فلا اعتبار للقتل للاكاد في كونها هدارا في الدنيا
والآخرة فلا كان فعل المعاون الثلثة هدارا ينبغي ان يجب على الرابع ربع الدية
لا ثلثها فتصير اتحاده وتعدده راجع الى الامام في كونها صلة فلا اعتبار
لا تقليل عدم الاعتبار كما لا يخفى ويجب اقتل من شهر به نوع من تعنيف
لان الواجب دفع الشر والضرر على اي طريق كان لا عين القتل وانما يجب كونه
طريقا متعينا له لا من حيث هو وشهر سيفه اي سله وجرده من غمده عنيره
ملبسين من النسبة اي ابطاه واهله لا لتحمه الغوث وهو بالغين المعجمة كالنفس
والغور بمعنى وزنا دون مالك اي عنده ولا حله ولا يقضي الا القتل
فقتل نفس معصومة متقومة عمدا بغير حق وهو غير مفوض اليه وقال لاقتصاص
عليه لانه قتله دفعا مضطرا فصار كما لو قتل سبعا يقصد قتله بالسيف نهارا
وبالعصا ليلا وبالمغازه ليلا ونهارا كذا في الكافي لانتجاله الدور والاصل فيه
حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله لا يقتل العوامل عمد الحديث
فليتنظر في كتاب المعاقل صال عليه بالصاد المهملة يعني وثب في عزم صفة
حمل ومنه وصول
من نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف كذا في المغرب اد لا يمكن حفظ
المماثلة لانه ليس منها حد ينتهي اليه القطع فلا يجب في القصاص بل حكومة
عدل كذا في البيانية وسيجيء في باب الدعاوي ان المجروح بالحديد الاثر ثم

معه

موقف التفاوت بين القيمتين حكومة وقوله وان كانت للوصل كالرجل اي
كما يقتص قاطع الرجل ومارن الانف وهو ظاهر وفصل عن القضيه وفي فيجعل على
وجه وانما جيء به كخيط الوجه والعين الاخرى التي ليس فيها قصاص كمراة محماة
تقرب من عينه حتى يبدو منه ما من شانه الذوب والغار وهو معنى اي جعل مشتد الحرارة
وكل مجمع عطف على الرجل وكالرجل على وزن الحمة الشتي في الراس
فيقطع اذ قلعت اول ظاهر مذاهب لقول صاحب النهاية وكذا ان قلع السن
فانه تتلع سنه قصاصا بعد اعتبار المماثلة فيه فيما يشتد به منى من قلعه ولكن يسود
بالمبرد الى موضع اصل الشوى انتهى فليتامل ويسود ان كسرته فامن بردة
الحديد بالمبرد اي بقبض السن بالآلة المعهودة بقدر ما كسرتا فان الجانية وعلى
الطعنة التي تصل الجوف لا البطن ويؤيده هذا التقييد بما في النهاية حيث قال واما الجائفة
وهي التي تصل الى البطن من الصدر او الظهر او الحلق او الرقبة وفي الحلق وفي
اليدين وفي الرجلين لا يجري فيها القصاص بل فيها ثلث الدية كما سيجيء في كتاب
الديات قوله ومن يتحيز فيه قوله وحصنه قوله خلافا للمالك ومعنى سوال النهاية وجوابه
في الغاية فليتنظر في الحاكمة ويقتل جمع بفرد قال الزاهدي اي يقتص جميعهم
اذا وجد من كل واحد منهم ما يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا تناوبوا او متعاونين
او معينين بالامساك والاحد لا قصاص عليهم انتهى وقسم الدية بينهم اي
بين جميع الاولياء على السواء بلا قرعة لمن خرجت قرعته وتسقط الدية
للباقين وعندنا وبه قال مالك خلافا للشافعي كما بينه الشارح بقوله
فان عنده الى آخره ودية اليد نصف دية النفس فتوزع عليها بحسب
كل واحد منهما الربع من مالها كذا في التبيين اهـ اذا اخذ رجلان سكينا
اي واحدا من جانبه واحد واذا اخذ الجماعة سكينا آخر من جانبه آخر حتى

Copyright © King Saud University